



## IMPACT OF ENVIRONMENTAL POLICY ON SUSTAINABLE DEVELOPMENT IN EGYPT: SWOT ANALYSIS

Mohamed E.M. Shaaban<sup>1</sup>; I.A. AbdulRaouf<sup>2</sup>; Mohamed A. ElSayed<sup>3</sup> and Reyad I.M. Radwan<sup>3</sup>

1. Dept. Admin., Legal and Environ. Sci., Inst. Environ. Studies, Arish Univ., Egypt.

2. Dept. Econ. and Financial Legislation, Fac. Law, Mansoura Univ., Egypt.

3. Dept. Econ. and Rural Dev., Fac. Environ. Agric. Sci., Arish Univ., Egypt.

### ARTICLE INFO

#### Article history:

Received: 26/12/2022

Revised: 01/01/2023

Accepted: 27/02/2023

Available online: 30/02/2023

#### Keywords:

Sustainable development, quartet environmental analysis, legislation, Egypt.

### ABSTRACT

The problem of the study is the absence of legislation and the neglect of legislation by the political environment, as well as economic problems related to sustainable development, Consistent with the research problem, the study aims to measure the quartet environmental analysis of the impact of environmental policy on sustainable development. The results showed that the total weighted weight of the internal environment strategy was about (3.09). while it reached about 2.86 for the strategy of the external environment, and this means that the performance of officials is average, and the research also found a number of strategies through which opportunities can be maximized, strengths can be increased, and weaknesses and threats facing sustainable development can be minimized, and the most important of these strategies is seizing the privileged location of the state Egyptian political and economic stability by making it a mediating market between the African market and the European and Asian markets and stimulating the activation of the role of scientific research by applying the results of research and studies, especially in light of the conviction of the political leadership of the Egyptian state of the importance of supporting sustainable economic development efforts and the availability of financial resources and budgets available for these purposes. An optimal strategy for the application of sustainable development In Egypt, the research recommends the importance of caring for the environment and promoting all means of sustainable development in Egypt in all aspects of life, whether economic, natural resources, or social aspects, as well as legal and legislative aspects.



فترحرر الدول المتقدمة من القيود البيئية حال إقدامها علي تحقيق التنمية الاقتصادية فضلاً عن استثمارها بثمار العولمة الاقتصادية، يفرض عليها تقديم المساعدات المالية للدول النامية، لتمكينها من علاج مشاكلها الاقتصادية والبيئية (الشيوي، 2016). وظهرت التنمية المستدامة، كوسيلة ورؤية جديدة للتغلب على المشكلات البيئية، ومرحلة ترفض الحداث بعقودها المتعثرة مع التنمية، وتدعو للعودة إلى التوافق مرة أخرى مع الطبيعة، القائمة على الخصوصية التاريخية لكل مجتمع، والتي تكتسب دلالتها الحقيقية على التقدم القائم وفق قضية أخلاقية وإنسانية تجاه أجيال الحاضر والمستقبل، فاستهدفت التنمية المستدامة إعادة التوازن بين التنمية والبيئة من أجل رفاهية حقيقية لجميع أفراد المجتمع وبصورة تضمن

### المقدمة والمشكلة البحثية

إن فكرة الاهتمام بالبيئة ليست بالجديدة على مجتمعنا لكن الجديد فيها هو معناها فقد انحصرت سابقاً في العناية بالنظافة والحفاظ على الموارد البيئية ونشر الوعي الصحي بأيسر السبل لكن حالياً أصبحت مشكلة حقيقة خطيرة تستوجب الحذر والبحث عن حل للوقاية والحفاظ على وجودنا على هذه الكرة الأرضية. ومع الاهتمام العالمي بالبيئة باتت الدول الأمية مطالبة بحماية البيئة، بيد أن ارتفاع تكلفة حماية البيئة، وسوء الأوضاع الاقتصادية داخل الدول النامية، يحولان دون قيامها بما هو لازم لتحقيق حماية فعالة للبيئة، ويفرض علي الدول المتقدمة توفير الموارد المالية اللازمة لحماية البيئة،

\* Corresponding author: E-mail address: mohamed01003060914@gmail.com

<https://doi.org/10.21608/SINJAS.2023.183530.1181>

2023 SINAI Journal of Applied Sciences. Published by Fac. Environ. Agric. Sci., Arish Univ. All rights reserved.

التشخيص والمعالجات من جهة والواقع من جهة أخرى وكذلك التحليل الاستراتيجي لنقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات، وفي سبيل ذلك استعانت الدراسة بالعديد من الدراسات والأبحاث والتقارير المتخصصة ومن مصادر ومراجع مكتبية مختلفة ومواقع إلكترونية عديدة على شبكة الإنترنت. بالإضافة إلى النشرات التي يصدرها الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء وتقارير التنمية المستدامة.

## النتائج والمناقشة

### الإطار النظري

#### مفهوم التنمية المستدامة

إن الأساس في فكرة التنمية المستدامة (ترتكز على التنمية الاقتصادية والبشرية والبيئية) هو مصطلح التنمية الاقتصادية الذي اعتمد في الدول المتقدمة منذ أكثر من قرنين من الزمن إلى النظريات الاقتصادية التي سادت حينذاك كالمدرسة الكلاسيكية ثم النظرية الكينزية ونماذج النمو والتنمية سواء للمجتمعات المتقدمة أو النامية، حيث تركز مفهوم التنمية على الحياة الاقتصادية حصراً بوصفها عملية يرتفع بموجبها الدخل القومي الحقيقي خلال فترة زمنية محددة (Al-Najar, 2008).

وقد شهد مفهوم التنمية للدول النامية تطوراً واضحاً، ف منذ منتصف القرن الماضي وحتى منتصف عقد الستينيات منة تركز مفهوم التنمية على البعد الاقتصادي خاصة من خلال إستراتيجية التصنيع كوسيلة لتحقيق معدلات النمو الاقتصادي المنشودة للدخل القومي، ثم منذ نهاية عقد الستينيات حتى منتصف العقد السابع أخذ يشمل مفهوم التنمية البعد الاقتصادي وبعض المسائل الاجتماعية كالتعليم والصحة، ثم حتى منتصف عقد الثمانينيات ظهر مفهوم التنمية الاقتصادية الشاملة، وفي الفترة نفسها ظهر مفهوم التنمية المستقلة الذي ركز على مسألة تحرير الاقتصاد النامي من السيطرة الأجنبية والتبعية بغية تحقيق معدلات متزايدة للتنمية الاقتصادية وتحقيق العدالة الاجتماعية في إطار المشاركة الشعبية، ومن ثم ظهر مفهوم التنمية المستدامة، حيث يجمع الاقتصاديون وبمختلف مدارسهم على أن هذا المفهوم يتركز في مناحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي تلبى حاجات الجيل الحاضر والأجيال اللاحقة.

وقد بدأت بعض مضامين فكرة التنمية المستدامة بالظهور في المؤتمرات والوثائق العالمية منذ بداية سبعينيات القرن الماضي، وذلك قبل أن يرد التعريف الكامل لها في العام 1987 بقرار الجمعية العالمية للبيئة والتنمية. فقد وجدت بعض مضامين هذه التنمية في الوثائق العالمية منها:

أ. ظهر مفهوم هذه التنمية لأول مرة في مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة الإنسانية الذي انعقد في (استوكهولم) في العام 1972 الذي ركز على مسألة

معها الاستمرارية والاستدامة وذلك من خلال أن تكون تنمية متوازنة تعمل على إعادة الوفاق بين الإنسان والبيئة والتنمية (فداوي، 2014). وتُعدّ التنمية المستدامة بالحفاظ على الموارد الطبيعية من الضغوط البشرية وذلك من خلال الأسس التي تقوم عليها من حيث الاعتبارات البيئية فيما يعرف بالبعد البيئي للتنمية المستدامة (قاسم، 2007). ولأن التنمية المستدامة مفهوم شامل يرتبط باستمرارية الجوانب الاقتصادية، والاجتماعية والثقافية والمؤسسية والبيئية للمجتمع، حيث تمكّن هذه التنمية المجتمع وأفراده ومؤسساته من تلبية احتياجاتهم والتعبير عن وجودهم الفعلي في الوقت الحالي مع حفظ التنوع الحيوي والحفاظ على النظم الأيولوجية والعمل على استمرار واستدامة العلاقات الإيجابية بين النظام البشري والنظام الحيوي حتى لا يتم التعدي على حقوق الأجيال القادمة في العيش بحياة كريمة، كما يحمل هذا المفهوم للتنمية المستدامة في طياته مبدأ ضرورة مواجهة العالم لمخاطر التدهور البيئي الذي يجب التغلب عليه مع عدم التخلي عن حاجات التنمية الاقتصادية وكذلك المساواة والعدل الاجتماعي. إذ أن شمولية مفهوم التنمية المستدامة وتضمّنه جوانب اقتصادية واجتماعية ومؤسسية وبيئية وغيرها، فإن التأكيد على البعد البيئي إنما يرجع إلى إقامة المشروعات الاقتصادية الكثيرة والمتنوعة حيث تتعرض البيئة للمخاطر من خلال استخدام الموارد الطبيعية القابلة للنضوب أو من خلال ما تسببه هذه المشروعات من هدر وتلوّث بيئي.

#### مشكلة الدراسة

تتمثل مشكلة الدراسة في غياب التشريعات وإهمال التشريعات من قبل البيئة السياسية، وتأثيره السيئ على التنمية الاقتصادية، فضلاً عن تأثيره البالغ السوء في الأفراد والمجتمعات مثل نمو ظاهرة الفساد، والتضخم، والبطالة، والتعديت التي تحدث على الممتلكات والأراضي الزراعية، كذلك المشاكل الاقتصادية المتعلقة بالتنمية المستدامة المتمثلة في الزيادة السكانية، وهجرة السكان من الريف إلى المدينة، وعدم التوزيع الأمثل للسكان، ومشاكل التعليم والقطاع الصحي، كذلك مشاكل البطالة والبطالة المقنعة داخل المؤسسات.

#### أهداف الدراسة

اتساقاً مع المشكلة البحثية تستهدف الدراسة قياس أثر السياسة البيئية على التنمية المستدامة باستخدام التحليل البيئي الرباعي.

#### مصادر البيانات والطريقة البحثية

اعتمدت الدراسة على المنهج الاستنباطي من خلال أسلوب التحليل الوصفي الذي يقوم على استنتاج أفكار معينة من فكرة عامة ويمزج ذلك بتحليل واقعي يربط بين

- إنها عملية شمولية مترابطة جامعة للحاجات الإنسانية (الاقتصادية والاجتماعية والبيئية) ، والتي تمثل أبعاد هذه التنمية.

- إنها عملية حركية مستمرة متجددة تبحث عن موارد جديدة وبدائل جديدة.

- إنها عملية واعية عقلانية تعتمد الترشيد لا التبذير.

من بين أبعاد التنمية المستدامة الاجتماعي والبيئي والاقتصادي: يبرز البعد الاجتماعي خاصة كبعد جديد لقياس مستوى التنمية، من خلال التركيز على زيادة كمية الإنتاج، عبر ضمان زيادة الطاقات من جيل إلى آخر، والأهم تحقيق حاجات الإنسان الأولية. أما البعد البيئي فيتمثل في أن استمرار سلوك الإنسان سيؤدي إلى تغييرات تنعكس على الجنس البشري وتهدد استمراره.

وعليه، فإنه لا يمكن الاستمرار في اعتبار البيئة كتابع للاقتصاد، كما يفعل معظم علماء الاقتصاد، بل ينبغي اعتبار النظام البيئي النظام الأعلى والاقتصاد النظام التابع له. أما البعد الاقتصادي، فهو الجزء المفصلي في نطاق ما يتضمّن من إعادة تنظيم للحياة اليومية وإعادة هيكلة الاقتصاد على كل المستويات وفي كل القطاعات، أي في كل دوائر الإنتاج والتوزيع والاستهلاك. والمحور الأساسي هو رفض آليات السوق في تحديد الأسعار والانطلاق من الأسعار الحقيقية، فعلى الإنتاج استعمال المواد القابلة لإعادة التكوّن، وعلى التوزيع ألا يتقل كاهل النظم الإيكولوجية، وعلى الاستهلاك ألا يبقى كعملية تدمير للمنتجات، فلا شيء يزول ولا شيء يضيع، كل شيء يصبح مصدر ثروة (ريمون، 2006). وتتطلب التنمية المستدامة تحسين ظروف المعيشة لجميع سكان العالم من دون زيادة استخدام الموارد الطبيعية إلى ما يتجاوز قدرة كوكب الأرض على التحمل. وفي حين أن التنمية المستدامة قد تستلزم إجراءات مختلفة في كل منطقة من مناطق العالم، فإن الجهود الرامية إلى بناء نمط حياة مستدام حقًا تتطلب التكامل بين الإجراءات المتخذة في ثلاث مجالات رئيسية:

- النمو الاقتصادي والعدالة، إن النظم الاقتصادية العالمية القائمة حاليًا بما بينها من ترابط، تستلزم نهجًا متكاملًا لتهيئة النمو المسؤول الطويل الأمد، مع ضمان عدم تخلف أي دولة أو مجتمع.

- حفظ الموارد الطبيعية والبيئية من أجل الأجيال القادمة، من خلال إيجاد حلول قابلة للاستمرار اقتصاديًا للحد من استهلاك الموارد، وإيقاف التلوث، وحفظ المصادر الطبيعية.

التنمية الاجتماعية، حيث أن جميع شعوب العالم بحاجة إلى العمل والغذاء والتعليم والطاقة والرعاية الصحية والماء. وعند العناية بهذه الاحتياجات، على المجتمع العالمي أن يكفل أيضاً احترام النسيج الثري الذي

الفقر وغياب التنمية، وفي تقرير حدود النمو في العام نفسة الصادر عن نادي روما الذي عالج مسائل السكان والطاقة والإنتاج الزراعي والصناعي وتلوث البيئة (الهيبي، 2009).

ب. تقرير الإستراتيجية الدولية للمحافظة على البيئة في العام 1981 الصادر عن الاتحاد العالمي للمحافظة على الموارد الطبيعية، والذي عرف التنمية بوصفها (السعي الدائم لتطوير نوعية الحياة الإنسانية، مع الأخذ بنظر الاعتبار قدرات النظام البيئي الذي يحتضن الحياة وإمكاناته).

ت. تقرير مستقبلنا المشترك في العام 1987 الصادر عن المجلة العالمية للتنمية والبيئة التي تشكلت في العام 1983، الذي اهتم بدراسة مشكلات البيئة والتنمية وبما لا يعرض موارد الأجيال اللاحقة للضوب ويلاحظ أن تلك الوثائق تناولت بعض مضامين فكرة التنمية المستدامة بخاصة بإضافتها مسألة البيئة إلى مفهوم التنمية التقليدي (الاقتصادي والاجتماعي) وذلك لأسباب أبرزها التلوث البيئي الذي حدث في العديد من دول العالم، وبدأ الوضوح أكثر في مضامين فكرة التنمية المستدامة منذ العام 1987 التي تضمنها تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية الذي لخص هذه الفكرة بوصفها (تلك التنمية التي تلبي حاجات الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة في تلبية حاجاتهم) (غنيم وأبو زنت، 2010)، وعادة أن هذه الحاجات تشمل ما هو اقتصادي واجتماعي وبيئي، ثم تلت ذلك انعقاد مؤتمرات دولية أبرزها مؤتمر (قمة الأرض) المنعقد في العام 1992 في ريو دي جانيرو الذي ربط بين البيئة والتنمية من خلال تركيزه على مسائل تحسين مستويات المعيشة وربط البيئة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية ودعوته إلى المشاركة الشعبية في سياسات التنمية، وانبثقت عن (قمة الأرض) لجنة التنمية المستدامة والتي وضعت أسس ومعايير ومؤشرات لهذه التنمية، وتواصلت اجتماعات هذه اللجنة منها اجتماع (نيويورك مايو 2007) التي ركزت على قضايا التغير المناخي والطاقة والتصنيع والتنوع البيولوجي، وجاء تعريف المؤتمر الدولي للأمم المتحدة المنعقد في (كوبنهاجن في العام 1995) الذي وصف هذه التنمية بأنها: (رؤية سياسية واقتصادية وأخلاقية وروحية للتنمية مبنية على كرامة الإنسان وحقوقه والمساواة والاحترام والسلام والديمقراطية والتسامح على مختلف القيم الدينية والأخلاقية والخلفيات الثقافية للشعوب التي تتعارض مع هذه الرؤية)، وهذا التعريف يعني أنها تنمية اقتصادية واجتماعية وبيئية تعارض التحديات التي تواجهها، وأن القاسم المشترك فيها هو بناء الإنسان في الحاضر والمستقبل.

وعلى أساس ما تقدم فإن مفهوم التنمية المستدامة يتركز في الآتي (غيلان، 2009):

- (12) الوعي البيئي عن طريق الاعلام في إيصال المعلومة البيئية.
- (13) التزام المؤسسات الاقتصادية من خلال سياساتها البيئية على التطور المستمر والحد من التلوث.
- (14) ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل وتعزيز فرص التعليم مدى الحياة.
- (15) جعل التنمية قضية وطنيه يشارك فيها كافة افراد وأطراف المجتمع وليس الدولة والنخبة فقط.
- (16) الاستفادة الدائمة من التوجيهات الدولية وتجارب الآخرين.
- (17) وضع خطط التنمية وتنفيذها وبلورة منهج عربي يستند الى خصوبة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.
- (18) وجود إدارة سياسية جادة والتحويل الديمقراطي.
- (19) الاستقرار السياسي والاقتصادي والتحول نحو الديمقراطية.
- (14) من نقاط الضعف جاءت كالتالي:
- (1) ضعف مشاركة الفواعل المجتمعية.
- (2) غياب الوعي البيئي والاعتقاد الخاطئ بأن البيئة قطاع محدد ومستقل عن العناصر البيئية تعيق التنمية الاقتصادية.
- (3) تدنى مستوى دخول الافراد في معظم الدول والبلدان الأفريقية وخاصة في الريف مما يدفع السكان إلى الاعتماد على الموارد الطبيعية.
- (4) غياب التخطيط الاقتصادي المتكامل الذي يوازن بين متطلبات البيئة من جهة ومستوى الاستغلال الرشيد للموارد الطبيعية ودفع عجلة التنمية من جهة أخرى.
- (5) ضعف المؤسسات وغياب التشريعات التي تنظم طرق تعامل الانسان مع موارد البيئة وعناصرها
- (6) ضعف التخطيط العمراني والهجرة الى المدن في معظم الدولة العربية.
- (7) عدم فرض الرسوم والضرائب البيئية للحد من الاضرار بالبيئة.
- (8) تصاعد معدلات النمو السكاني في مصر.
- (9) ضعف مستوى فعالية الأنظمة التعليمية والبحثية وقصورها عن مسايرة التقدم العلمي والتقني في العالم.
- (10) تأثيرات التدهور البيئي على صحة المواطنين والمتمثلة في زيادة معدلات الإصابة بالأمراض.

يمثله التنوع الثقافي والاجتماعي، واحترام حقوق العمال، وتمكين جميع أعضاء المجتمع من أداء دورهم في تقرير مستقبلهم (تقرير اللجنة العالمية للتنمية والبيئة، 1987) وعليه، فقد أكد التقرير، الارتباط الوثيق بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية مع الحفاظ على البيئة. وأشار إلى عدم إمكان تطبيق استراتيجية للتنمية المستدامة من دون ملاحظة متطلبات التنمية للجوانب الثلاثة "الاقتصادية والاجتماعية والبيئية".

### تعريف البيئة

بأنها مجموعة العناصر الاصطناعية والطبيعية التي تُحيط بالكائنات الحية (الإنسان والحيوان والنبات)، وهي أيضاً المنزل والمكان الذي يسكن فيه الكائن الحي، وبشكل عام هي جميع الظروف الخارجية التي تؤثر في شيء معين (www.almaany.com,9-4-2018).

### التحليل البيئي الرباعي لأثر السياسة البيئية على التنمية المستدامة

يتناول هذا الجزء دراسة اثر السياسة البيئية على التنمية المستدامة باستخدام التحليل الرباعي البيئي لتحديد نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات واستخرج منها استراتيجيات تساعد على زيادة التنمية المستدامة.

بعد عرض استثمارات الإستببيان الميدانية على الخبراء والتي كانت تحتوى على ما يلي:

(19) من نقاط القوة جاءت كالتالي:

- (1) الموقع الجغرافي المتميز للدولة المصرية.
- (2) حماية التوازن البيئي ومنع الافراط بمكونات البيئة.
- (3) اقتناع القيادة السياسية للدولة المصرية بأهمية دعم جهود التنمية الاقتصادية المستدامة.
- (4) وجود قطاع خاص وطني وواعى ومدعم لتحقيق متطلبات التنمية المستدامة.
- (5) وجود موارد مالية وميزانية متاحة.
- (6) التعاون مع منظمات المجتمع المدني الدولية والمصرية المختصة بالبيئة ودعمها والارتقاء بها.
- (7) زيادة كفاءة المجتمع المدني والقطاع الخاص من خلال آلية الحكم الراشد.
- (8) حوكمة مؤسسات الدولة والمجتمع.
- (9) استخدام الأدوات التنظيمية ووجود الأطر التشريعية المباشرة لدعم السياسات البيئية.
- (10) الترابط بين السياسات البيئية في كافة المجالات.
- (11) استخدام الأدوات التنظيمية المبنية على التكنولوجيا الحديثة.

والمعاهدات الدولية.

(5) انخفاض مستوى الدخول في دول التجمع الافريقي ومن ثم ضعف القوة الشرائية.

(6) المشاكل السياسية بين مصر وبعض دول التجمع الافريقي وتأثيرها على التنمية المستدامة.

بعد جمع آراء المبحوثين تم تحديد القائمة النهائية لمصفوفة التحليل الرباعي البيئي بتحديد (10) نقاط للقوة والضعف وهي تمثل البيئة الداخلية و(10) نقاط للفرص والتهديدات وهي تمثل البيئة الخارجية وتعد تلك النقاط هي أكثر النقاط التي حصلت على (اهمية نسبية اكبر) من المبحوثين ثم بعد ذلك تم عرض تلك المصفوفة النهائية على عشرة من الخبراء وطلب منهم اعطاء كل نقطة من نقاط مصفوفة التحليل الرباعي البيئي درجة + وزن. تمثل أهمية النقطة ومدى كفاءة المؤسسات المعنية بتلك النقطة وتحدد هذه الدرجة بناءً على مقياس من خمس درجات حيث تمثل النقطة (5) استجابة قوية وتمثل النقطة (1) استجابة ضعيفة.

وتم اعطاء كل نقطة من نقاط مصفوفة التحليل الرباعي البيئي وزن تمثل أهمية النقطة ويتراوح هذا الوزن بين (0) غير مهم و (1) مهم جدا.

ثم يتم حساب الأوزان المرجحة لكل نقطة عن طريق حساب حاصل ضرب درجة كل نقطة في الوزن الخاص بها ومن ثم يتم الوصول إلى الاستراتيجية المثلى للبيئة الخارجية والبيئة الداخلية والاستراتيجيات البديلة أيضا وذلك كما يلي:

تبين أن أهم نقاط القوة هي:

- الموقع الجغرافي المتميز للدولة المصرية.
  - اقتناع القيادة السياسية للدولة المصرية بأهمية دعم جهود التنمية الاقتصادية المستدامة.
  - وجود موارد مالية وميزانية متاحة.
  - ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل وتعزيز فرص التعليم مدى الحياة.
  - الاستقرار السياسي والاقتصادي والتحول نحو الديمقراطية.
- تمثلت أهم نقاط الضعف في:
- غياب الوعي البيئي والاعتقاد الخاطئ بأن البيئة قطاع محدد ومستقل عن العناصر البيئية تعيق التنمية الاقتصادية.
  - تدنى مستوى دخول الافراد في معظم الدول والبلدان الأفريقية وخاصة في الريف مما يدفع السكان للاعتماد على الموارد الطبيعية.
  - غياب التخطيط الاقتصادي المتكامل الذي يوازن بين

(11) التوازن الهش في الأنظمة البيئية الأيكولوجية.

(12) سوء التصرف البشري في العالم النامي أو المتقدم.

(13) تقلبات أسعار المواد الغذائية الأساسية على تحقيق الأمن الغذائي العربي المستدام في ظل محدودية الموارد الطبيعية.

(14) عدم كفاية مصادر التمويل لتحقيق التنمية البشرية والبيئية المستدامة وبناء القدرات.

(9) من نقاط الفرص جاءت كالتالي:

(1) اغتنم الموقع المميز لمصر الجغرافي الاستراتيجي أحد أهم مميزات التجارة العالمية بين الشرق والغرب واستغلالها كسوق وسيط بين السوق الأفريقية والأسواق الأوروبية والآسيوية.

(2) التنوع المناخي في كلاً من الدولة المصرية ودول التجمع الافريقي والثقافي والأيكولوجي والاقتصادي.

(3) تحديد الأهداف الكلية للتنمية الاقتصادية واقتراح السياسة الاقتصادية وضمان اتساقها مع الأهداف الأممية والتنمية المستدامة وأجندة افريقيا 2063.

(4) زيادة مساهمة رؤوس الأموال في الاقتصاد المصري وخلق فرص عمل لائقة للشباب وتنمية موارد مصر للأجيال الحالية والمستقبلية.

(5) تمكين مصر لتكون لاعبا فاعلاً في البيئة الدولية.

(6) دعم تعزيز الشراكات المصرية إقليمياً ودولياً.

(7) تعزيز مكانة مصر وريادتها على المستويين الإقليمي والدولي.

(8) استثمار الثروات المهدرة لبعض الدول الأفريقية عن طريق المشاركة في المشاريع التنموية لهذه الدول.

(9) مواكبة التطورات المحلية والإقليمية والعالمية لتواكب أهداف التنمية المستدامة التي أطلقتها الأمم المتحدة.

(6) من التهديدات جاءت كالتالي:

(1) تراجع الدول المانحة عن سداد ما عليها من التزامات ماليه بحجة إجراء اصلاحيات معينه قبل تقديم المساعدات للدول الفقيرة.

(2) الديون التي تحول دون نجاح خطط التنمية المستدامة حيث تشكل الديون واعباء خدمتها عبئاً كبيراً على اقتصاديات الغالبية العظمى من الدول العربية والتجمع الأفريقي.

(3) عدم الاستقرار السياسي والأمني في بعض الدول العربية ودول التجمع الأفريقي.

(4) ضعف الإطار المؤسسي الذي يقوم بإدارة الاتفاقيات

كافي بنقاط القوي والضعف وبالتالي تزداد فرص التطوير في هذا المجال أما إذا وصل قيمة الأوزان المرجحة إلى 5 فهذا يدل على أن المسؤولين على قدر كاف من الوعي بنقاط القوي والضعف. إذا بلغت قيمة الوزن المرجح أقل من 2.5 فهذا يعني أن المسؤولين ليس لديهم القدرة على استيعاب متغيرات البيئة الخارجية من فرص وتهديدات أما إذا تراوحت قيمة الوزن المرجح بين (2.5:3.5) فهذا يعني أن استجابة أو استيعاب المسؤولين للفرص والتهديدات التي تواجهه ذلك الملف متوسطة وبالتالي تزداد فرص التطوير في هذا المجال أما إذا تراوح قيمة الوزن المرجح بين 4 إلى 5 فهذا يدل على أن قدرة المؤسسة للاستجابة واستيعاب التغيير في العوامل الخارجية قوي.

بلغ مجموع الأوزان المرجحة لاستراتيجية البيئة الداخلية حوالي (3.09) بينما بلغت حوالي (2.86) لإستراتيجية البيئة الخارجية وهذا يعني أن أداء المسؤولين متوسط.

### تنمية استراتيجيات بديلة (SWOT) باستخدام مصفوفة التحليل الرباعي

توصلت الدراسة إلى عدد من الاستراتيجيات يمكن من خلالها تعظيم الفرص وزيادة نقاط القوة والتقليل من نقاط الضعف والتهديدات التي تواجه التنمية المستدامة، ومن أهم تلك الاستراتيجيات:

1- اغتنام الموقع المتميز للدولة المصرية والاستقرار السياسي والاقتصادي بجعلها سوق وسيط بين السوق الأفريقية والأسواق الأوروبية والآسيوية.

2- استغلال التنوع المناخي في كل من مصر وأفريقيا واقتناع القيادة السياسية للدولة المصرية بدعم جهود التنمية الاقتصادية المستدامة وتوافر الموارد المالية والميزانيات المتاحة لهذه الأغراض.

3- تحديد الأهداف الكلية للتنمية الاقتصادية واقتراح السياسة الاقتصادية وضمان اتساقها مع الأهداف الأممية والتنمية المستدامة وأجندة إفريقيا 2063، وذلك في ظل وجود موارد مالية وميزانية متاحة لتحقيق تلك الأهداف.

4- ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل وتعزيز فرص التعليم مدى الحياة مع الوضع في الاعتبار التعليم حسب احتياجات سوق العمل مما يساهم في تحفيز الاستثمار وتوسيع قاعدة الفرص الاستثمارية المتاحة وتوفير فرص العمل والقضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة بجميع مجالاتها.

5- زيادة تحفيز الاستثمار وتوسيع قاعدة الفرص الاستثمارية المتاحة وتحقيق التنمية المستدامة بجميع مجالاتها في الاقتصاد المصري وخلق فرص عمل لائقة للشباب وتنمية موارد مصر للأجيال الحالية والمستقبلية، خاصة في ظل جودة التعليم المنصف والشامل والاستقرار السياسي والاقتصادي للدولة والتحول نحو الديمقراطية.

متطلبات البيئة من جهة ومستوى الاستغلال الرشيد للموارد الطبيعية ودفع عجلة التنمية من جهة أخرى.

■ ضعف المؤسسات وغياب التشريعات التي تنظم طرق تعامل الانسان مع موارد البيئية وعناصرها.

■ ضعف التخطيط العمراني والهجرة الى المدن في معظم الدولة العربية.

### تحليل المعامل الاستراتيجية للبيئة الخارجية تبين أن أهم الفرص تتمثل

■ يعد الموقع المميز لمصر الجغرافي الاستراتيجي أحد اهم مميزات التجارة العالمية بين الشرق والغرب واستغلالها كسوق وسيط بين السوق الأفريقية والأسواق الأوروبية والآسيوية.

■ التنوع المناخي في كلاً من الدولة المصرية ودول التجمع الأفريقي والثقافي والأيكولوجي والاقتصادي.

■ تحديد الأهداف الكلية للتنمية الاقتصادية واقتراح السياسة الاقتصادية وضمان اتساقها مع الأهداف الأممية والتنمية المستدامة وأجندة إفريقيا 2063.

■ تحفيز الاستثمار وتوسيع قاعدة الفرص الاستثمارية المتاحة وتحقيق التنمية المستدامة بجميع مجالاتها.

■ مواكبة التطورات المحلية والإقليمية والعالمية لتواكب أهداف التنمية المستدامة التي أطلقتها الأمم المتحدة.

تمثلت التهديدات في:

■ تراجع الدول المانحة عن سداد ما عليها من التزامات ماليه بحجة إجراء اصلاحيات معينه قبل تقديم المساعدات للدول الفقيرة.

■ ضعف الإطار المؤسسي الذي يقوم بإدارة الاتفاقيات والمعاهدات الدولية

■ عدم الاستقرار السياسي والمؤسسي لا يمكن معه تحقيق تنمية مستدامة.

■ الديون التي تحول دون نجاح خطط التنمية المستدامة حيث تشكل الديون وابعاء خدمتها عبئاً كبيراً على اقتصاديات الغالبية العظمى من الدول العربية والتجمع الأفريقي.

■ المشاكل السياسية بين مصر وبعض دول التجمع الأفريقي وتأثيرها على التنمية المستدامة.

يوضح الجدولين 1 و2 تحليل المعاملات الاستراتيجية الداخلية والخارجية ومن خلال الجدول قد تم جمع الأوزان المرجحة لكل متغير من المتغيرات فاذا كان قيمة الوزن المرجح اقل من 2 فهذا يعني أن المسؤولين ليس لديهم وعي كافي بنقاط القوي والضعف.

أما إذا وصل أو اقترب قيمة الوزن المرجح إلى 3 فهذا يعني أن أداء المسؤولين متوسط وان لديهم وعي

## جدول 1. تحليل المعاملات الاستراتيجية الداخلية

الوزن	الدرجة	الوزن المرجح الأولويات	العوامل الداخلية	القوة
0.15	5	0.73	الموقع الجغرافي المتميز للدولة المصرية.	القوة
0.14	5	0.69	اقتناع القيادة السياسية للدولة المصرية بأهمية دعم جهود التنمية الاقتصادية المستدامة	
0.09	4	0.37	وجود موارد مالية وميزانية متاحة	
0.07	3	0.21	ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل وتعزيز فرص التعليم مدى الحياة	
0.05	3	0.14	الاستقرار السياسي والاقتصادي والتحول نحو الديمقراطية	
0.12	2	0.2460	غياب الوعي البيئي والاعتقاد الخاطئ بأن البيئة قطاع محدد ومستقل عن العناصر البيئية تعيق التنمية الاقتصادية	نقاط الضعف
0.06	1	0.0570	تدنى مستوى دخول الأفراد في معظم الدول والبلدان الأفريقية وخاصة في الريف مما يدفع السكان للاعتماد على الموارد الطبيعية	
0.13	2	0.2580	غياب التخطيط الاقتصادي المتكامل الذي يوازن بين متطلبات البيئة من جهة ومستوى الاستغلال الرشيد للموارد الطبيعية ودفع عجلة التنمية من جهة أخرى	
0.08	2	0.1560	ضعف المؤسسات وغياب التشريعات التي تنظم طرق تعامل الانسان مع موارد البيئة وعناصرها	
0.12	2	0.2400	ضعف التخطيط العمراني والهجرة الى المدن في معظم الدولة العربية	
	1	3.097	الإجمالي	

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات الدراسة الميدانية للدراسة.

## جدول 2. تحليل المعاملات الاستراتيجية الخارجية

الوزن	الدرجة	الوزن المرجح الأولويات	العوامل الخارجية	القوة
0.08	5	0.38	يعد الموقع المميز لمصر الجغرافي الاستراتيجي أحد اهم مميزات التجارة العالمية بين الشرق والغرب واستغلالها كسوق وسيط بين السوق الأفريقية والأسواق الأوروبية والاسيوية.	القوة
0.10	5	0.52	التنوع المناخي في كلاً من الدولة المصرية ودول التجمع الأفريقي والثقافي والأيكولوجي والاقتصادي.	
0.07	4	0.28	تحديد الأهداف الكلية للتنمية الاقتصادية واقتراح السياسة الاقتصادية وضمان اتساقها مع الأهداف الأممية والتنمية المستدامة وأجندة افريقيا 2063.	
0.09	3	0.26	تحفيز الاستثمار وتوسيع قاعدة الفرص الاستثمارية المتاحة وتحقيق التنمية المستدامة بجميع مجالاتها.	
0.16	3	0.48	مواكبة التطورات المحلية والإقليمية والعالمية لتواكب أهداف التنمية المستدامة التي أطلقتها الأمم المتحدة.	
0.17	2	0.3320	تراجع الدول المانحة عن سداد ما عليها من التزامات مالية بحجة إجراء اصلاحات معينه قبل تقديم المساعدات للدول الفقيرة.	نقاط الضعف
0.05	1	0.0450	ضعف الإطار المؤسسي الذي يقوم بإدارة الاتفاقيات والمعاهدات الدولية	
0.11	2	0.2260	عدم الاستقرار السياسي والمؤسسي لا يمكن معه تحقيق تنمية مستدامة.	
0.07	2	0.1380	الديون التي تحول دون نجاح خطط التنمية المستدامة حيث تشكل الديون واعباء خدمتها عبئاً كبيراً على اقتصاديات الغالبية العظمى من الدول العربية والتجمع الأفريقي.	
0.10	2	0.2040	المشاكل السياسية بين مصر وبعض دول التجمع الأفريقي وتأثيرها على التنمية المستدامة.	
	1.00	2.865	الإجمالي	

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات الدراسة الميدانية.

جدول 3. مصفوفة التحليل الرباعي للاستراتيجيات البديلة (SWOT) لتطوير أثر السياسات البيئية على التنمية المستدامة في مصر

نقاط القوة (S)	نقاط الضعف (W)
S1: الموقع الجغرافي المتميز للدولة المصرية.	W1: غياب الوعي البيئي والاعتقاد الخاطئ بأن البيئة قطاع محدد ومستقل عن العناصر البيئية مما يعيق التنمية الاقتصادية.
S2: اقتناع القيادة السياسية للدولة المصرية بأهمية دعم جهود التنمية الاقتصادية المستدامة.	W2: تدنى مستوى دخول الأفراد في الدولة المصرية وخاصة في الريف مما يدفع السكان للاعتماد على الموارد الطبيعية.
S3: وجود موارد مالية وميزانية متاحة.	W3: غياب التخطيط الاقتصادي المتكامل الذي يوازن بين متطلبات البيئة من جهة ومستوى الاستغلال الرشيد للموارد الطبيعية ودفع عجلة التنمية من جهة أخرى.
S4: ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل وتعزيز فرص التعليم مدى الحياة.	W4: ضعف المؤسسات وغياب التشريعات التي تنظم طرق تعامل الانسان مع موارد البيئية وعناصرها.
S5: الاستقرار السياسي والاقتصادي والتحول نحو الديمقراطية	W5: ضعف التخطيط العمراني والهجرة الى المدن في معظم الدولة العربية.
فرصة / فرص (O)	ضعف / فرص (WO)
<b>O1: يعد الموقع المميز لمصر الجغرافي الاستراتيجي أحد أهم مميزات التجارة العالمية بين الشرق والغرب واستغلالها كسوق وسيط بين السوق الأفريقية والأسواق الأوروبية والاسيوية.</b>	<b>W5+O3</b>
S1+S4+O1	التغلب على ضعف التخطيط العمراني والهجرة الى المدن بتحديد الأهداف الكلية للتنمية الاقتصادية واقتراح السياسة الاقتصادية وضمن اتساقها مع الأهداف الأممية والتنمية المستدامة.
S2+S3+O2	<b>W2+W4+O4</b>
S3+O3	تحفيز الاستثمار وتوسيع قاعدة الفرص الاستثمارية المتاحة وتحقيق التنمية المستدامة بجميع مجالاتها، للتغلب على تدنى مستوى دخول الأفراد في الدولة المصرية وخاصة في الريف ورفع كفاءة المؤسسات ووضع التشريعات التي تنظم طرق تعامل الانسان مع موارد البيئية وعناصرها.
S4+O4	<b>W3+O2+O3</b>
S4+S5+O4	استغلال التنوع المناخي، وتحديد الأهداف الكلية للتنمية الاقتصادية للوصول الى التخطيط الاقتصادي المتكامل الذي يوازن بين متطلبات البيئة من جهة ومستوى الاستغلال الرشيد للموارد الطبيعية ودفع عجلة التنمية والتنمية المستدامة من جهة أخرى.
<b>O2: التنوع المناخي في كلاً من الدولة المصرية ودول التجمع الأفريقي والثقافي والأيكولوجي والاقتصادي.</b>	<b>W1+O1+O3</b>
<b>O3: تحديد الأهداف الكلية للتنمية الاقتصادية واقتراح السياسة الاقتصادية وضمن اتساقها مع الأهداف الأممية والتنمية المستدامة وأجندة أفريقيا 2063.</b>	الاستفادة من الموقع الجغرافي والاستراتيجي المميز لمصر والذي يعد من أهم مميزات التجارة العالمية بين الشرق والغرب واستغلالها كسوق وسيط بين السوق الأفريقية والأسواق الأوروبية والاسيوية وتحديد الأهداف الكلية للتنمية الاقتصادية واقتراح السياسة الاقتصادية
<b>O4: تحفيز الاستثمار وتوسيع قاعدة الفرص الاستثمارية المتاحة وتحقيق التنمية المستدامة بجميع مجالاتها.</b>	زيادة تحفيز الاستثمار وتوسيع قاعدة الفرص الاستثمارية المتاحة وتحقيق التنمية المستدامة بجميع مجالاتها في الاقتصاد المصري وخلق فرص عمل لائقة للشباب وتنمية موارد مصر للأجيال الحالية والمستقبلية، خاصة في ظل جودة التعليم المنصف والشامل والاستقرار السياسي والاقتصادي للدولة والتحول نحو الديمقراطية.



وضمن اتساقها مع الأهداف الأممية والتنمية  
المستدامة وأجندة أفريقيا 2063 للتغلب على  
الاعتقاد الخاطئ بأن البيئة قطاع محدد ومستقل  
عن العناصر البيئية والذي يعيق التنمية  
الاقتصادية.

S2+O5

الاستفادة من اقتناع القيادة السياسية للدولة المصرية  
بأهمية دعم جهود التنمية الاقتصادية المستدامة  
ومواكبة التطورات المحلية والإقليمية والعالمية  
لتواكب أهداف التنمية المستدامة التي أطلقتها الأمم  
المتحدة.

O5: مواكبة التطورات

المحلية والإقليمية والعالمية  
لتواكب أهداف التنمية  
المستدامة التي أطلقتها الأمم  
المتحدة.

ضعف / تهديدات (WT)

W5+ T 3

التخطيط العمراني السليم في المناطق العمرانية  
الجديدة وتشجيع الهجرة إليها للحد من عدم  
الاستقرار السياسي والمؤسسي الذي لا يمكن  
معه تحقيق تنمية مستدامة..

قوة / تهديدات (ST)

S4+S5+T1+T2

الاستقرار السياسي والتحول نحو الديمقراطية يعمل  
على منع تراجع الدول المانحة عن سداد ما عليها من  
التزامات مالية بحجة إجراء إصلاحات معينة قبل  
تقديم المساعدات للدول الفقيرة وتقوية الإطار  
المؤسسي الذي يقوم بإدارة الاتفاقيات والمعاهدات  
الدولية

التهديدات (T)

T1: تراجع الدول المانحة عن  
سداد ما عليها من التزامات  
مالية بحجة إجراء إصلاحات  
معينة قبل تقديم المساعدات  
للدول الفقيرة.

T2: ضعف الإطار المؤسسي

الذي يقوم بإدارة الاتفاقيات  
والمعاهدات الدولية

S2+S3+T3

استغلال اقتناع القيادة السياسية للدولة المصرية  
وجود موارد مالية وميزانية متاحة للحد من عدم  
الاستقرار السياسي والمؤسسي.

T3: عدم الاستقرار السياسي

والمؤسسي لا يمكن معه  
تحقيق تنمية مستدامة.

W1+ T 5

العمل على تنظيم عدد من الدورات والندوات  
لتنمية الوعي وحل المشاكل السياسية بين مصر  
وبعض الدول التجمع الأفريقي وتأثيرها على  
التنمية المستدامة.

S2+S5+T3+T4

استغلال اقتناع القيادة السياسية للدولة المصرية بأهمية  
دعم جهود التنمية الاقتصادية المستدامة والاستقرار  
السياسي والاقتصادي والتحول نحو الديمقراطية  
للتصدي لاي محاولات تؤدي إلى عدم الاستقرار  
السياسي وتقليل الديون التي تحول دون نجاح خطط  
التنمية المستدامة حيث تشكل الديون وابعاء خدمتها  
عبئاً كبيراً على اقتصاديات الغالبية العظمى من الدول  
العربية والتجمع الأفريقي.

T4: الديون التي تحول دون

نجاح خطط التنمية المستدامة  
حيث تشكل الديون وابعاء  
خدمتها عبئاً كبيراً على  
اقتصاديات الغالبية العظمى من  
الدول العربية والتجمع  
الأفريقي.

T5: المشاكل السياسية بين

مصر وبعض الدول التجمع  
الأفريقي وتأثيرها على التنمية  
المستدامة.

W2+W4+ T2

رفع كفاءة المؤسسات ووضع القوانين  
والتشريعات واللوائح التي تنظم طرق تعامل  
الإنسان مع البيئة وتحد من الفساد والتواطؤ بين  
النخبة والسياسيين ورجال الأعمال المعوقين  
لأنشطة التنمية مما يساهم تقوية الإطار  
المؤسسي الذي يقوم بإدارة الاتفاقيات  
والمعاهدات الدولية

S1+S3+T4

اغتنام الموقع الجغرافي المتميز للدولة المصرية  
وجود موارد مالية وميزانية متاحة بعمل مشاريع  
إقليمية وصناعية تساهم في سد الديون التي تحول دون  
نجاح خطط التنمية المستدامة حيث تشكل الديون  
وابعاء خدمتها عبئاً كبيراً على اقتصاديات الغالبية  
العظمى من الدول العربية والتجمع الأفريقي.

S2+T5

اغتنام اقتناع القيادة السياسية للدولة المصرية بأهمية  
دعم جهود التنمية الاقتصادية المستدامة وذلك للقضاء  
على المشاكل السياسية بين مصر وبعض الدول التجمع  
الأفريقي وتأثيرها على التنمية المستدامة.

المصدر: الجدول من إعداد الباحث.

15- استغلال اقتناع القيادة السياسية للدولة المصرية بأهمية دعم جهود التنمية الاقتصادية المستدامة والاستقرار السياسي والاقتصادي والتحول نحو الديمقراطية للتصدي لاي محاولات تؤدي إلى عدم الاستقرار السياسي وتقليل الديون التي تحول دون نجاح خطط التنمية المستدامة حيث تشكل الديون وابعاء خدمتها عبئاً كبيراً على اقتصاديات الغالبية العظمى من الدول العربية والتجمع الأفريقي.

16- اغتنام الموقع الجغرافي المتميز للدولة المصرية ووجود موارد مالية وميزانية متاحة بعمل مشاريع إقليمية وصناعية تساهم في سد الديون التي تحول دون نجاح خطط التنمية المستدامة حيث تشكل الديون وابعاء خدمتها عبئاً كبيراً على اقتصاديات الغالبية العظمى من الدول العربية والتجمع الأفريقي.

17- رفع كفاءة المؤسسات ووضع القوانين والتشريعات واللوائح التي تنظم طرق تعامل الإنسان مع البيئة وتحد من الفساد والتواطؤ بين النخبة والسياسيين ورجال الأعمال المعوقين لأنشطة التنمية مما يساهم تقوية الإطار المؤسسي الذي يقوم بإدارة الاتفاقيات والمعاهدات الدولية.

18- اغتنام اقتناع القيادة السياسية للدولة المصرية بأهمية دعم جهود التنمية الاقتصادية المستدامة وذلك للقضاء على المشاكل السياسية بين مصر وبعض الدول التجمع الأفريقي وتأثيرها على التنمية المستدامة.

### الاستراتيجية المثلى لأثر السياسة البيئية على التنمية المستدامة

#### الرؤية

السعي إلى تحقيق نهضة اقتصادية واجتماعية شاملة قائمة على وضع السياسات والتشريعات التي تساهم على التنمية المستدامة والفعالة مع الحفاظ على البيئة ومساعدة الفئات الأكثر احتياجاً والحد من الفقر.

#### الرسالة

تحقيق الأمن الغذائي ورفاهية المواطنين وتحسين معيشتهم وذلك بالاستخدام الرشيد للموارد الطبيعية واستثمار جميع مقومات التميز الجغرافي والسياسي والتنوع البيئي بين الأقاليم المصرية تحت مظلة السياسات والتشريعات التي تحافظ على استمرار التنمية المستدامة

#### الأهداف الاستراتيجية

#### الهدف الاستراتيجي الاول يتمثل في الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية

يمكن تحقيق ذلك الهدف من خلال التركيز على عدد من المحاور ومنها النشاط الزراعي والصناعي والتجاري وذلك كما يلي:

6- الاستفادة من اقتناع القيادة السياسية للدولة المصرية بأهمية دعم جهود التنمية الاقتصادية المستدامة ومواكبة التطورات المحلية والإقليمية والعالمية لتواكب أهداف التنمية المستدامة التي أطلقتها الأمم المتحدة.

7- التغلب على ضعف التخطيط العمراني والهجرة إلى المدن بتحديد الأهداف الكلية للتنمية الاقتصادية واقتراح السياسة الاقتصادية وضمان اتساقها مع الأهداف الأممية والتنمية المستدامة.

8- تحفيز الاستثمار وتوسيع قاعدة الفرص الاستثمارية المتاحة وتحقيق التنمية المستدامة بجميع مجالاتها، للتغلب على تدنى مستوى دخول الأفراد في الدولة المصرية وخاصة في الريف ورفع كفاءة المؤسسات ووضع التشريعات التي تنظم طرق تعامل الإنسان مع موارد البيئة وعناصرها.

9- استغلال التنوع المناخي، وتحديد الأهداف الكلية للتنمية الاقتصادية للوصول إلى التخطيط الاقتصادي المتكامل الذي يوازن بين متطلبات البيئة من جهة ومستوى الاستغلال الرشيد للموارد الطبيعية ودفع عجلة التنمية والتنمية المستدامة من جهة أخرى.

10- الاستفادة من الموقع الجغرافي والاستراتيجي المميز لمصر والذي يعد من اهم مميزات التجارة العالمية بين الشرق والغرب واستغلالها كسوق وسيط بين السوق الأفريقية والأسواق الأوروبية والآسيوية وتحديد الأهداف الكلية للتنمية الاقتصادية واقتراح السياسة الاقتصادية وضمان اتساقها مع الأهداف الأممية والتنمية المستدامة وأجندة افريقيا 2063 للتغلب على الاعتقاد الخاطئ بأن البيئة قطاع محدد ومستقل عن العناصر البيئية والذي يعيق التنمية الاقتصادية.

11- الاستقرار السياسي والتحول نحو الديمقراطية يعمل على منع تراجع الدول المانحة عن سداد ما عليها من التزامات ماليه بحجة إجراء اصلاحيات معينه قبل تقديم المساعدات للدول الفقيرة وتقوية الإطار المؤسسي الذي يقوم بإدارة الاتفاقيات والمعاهدات الدولية

12- التخطيط العمراني السليم في المناطق العمرانية الجديدة وتشجيع الهجرة إليها للحد من عدم الاستقرار السياسي والمؤسسي الذي لا يمكن معه تحقيق تنمية مستدامة..

13- استغلال اقتناع القيادة السياسية للدولة المصرية ووجود موارد مالية وميزانية متاحة للحد من عدم الاستقرار السياسي والمؤسسي.

14- العمل على تنظيم عدد من الدورات والندوات لتنمية الوعي وحل المشاكل السياسية بين مصر وبعض الدول التجمع الأفريقي وتأثيرها على التنمية المستدامة.

الهدف الاستراتيجي الثالث يتمثل في وضع السياسات الاقتصادية والتشريعية المثلى للتوجيه الأمثل للتنمية المستدامة

#### الاستثمار من خلال البرامج التالية

- اتفاقيات التجارة التفضيلية.
  - مناطق التجارة الحرة.
  - الاسواق المشتركة.
  - الاتحادات الجمركية.
  - الاتحادات الاقتصادية.
  - الفصل بين العلاقات الاقتصادية والعلاقات السياسية.
  - البنية الاساسية لحرية حركة التجارة والاستثمار.
- #### الإصلاح المؤسسي من خلال البرامج التالية
- إصلاح وإعادة هيكلة مؤسسات الدولة.
  - دعم وإصلاح مؤسسات القطاع الخاص.
  - تشجيع نشاط مؤسسات المجتمع المدني.
  - دمج الكيانات المتشابهة.
  - إزالة الازدواجية في القرارات بين المؤسسات.

#### السياسات والتشريعات من خلال البرامج التالية

- الاستقرار السياسي والمؤسسي.
- وضع سياسات أكثر ديناميكية للتنمية المستدامة.
- تشريعات قانونية بيئية ملزمة.
- أجهزة تنسيقية لتنفيذ السياسات الاقتصادية.
- التخطيط طويل ومتوسط وقصير الأجل للتنمية المستدامة.

#### آلية التنفيذ

- (1) تكوين لجان تنسيقية من مسؤولي الدولة ونخبة من العلماء والاقتصاديين والمستثمرين والمصدرين لوضع المقترحات والحلول للمشاكل التي تعيق الاستثمار والتنمية المستدامة.
- (2) تكليف لجان لمتابعة التطورات في الاسواق العالمية والمستجدات التي تطرأ من حيث التكنولوجيا واذواق المستهلكين وخروج ودخول المنافسين ومستويات الدخل وقوانين وتشريعات الدول وتقديم المقترحات والتوصيات بعد تحليل البيانات والمعلومات بهدف التخطيط الموجه للتنمية المستدامة.

#### أولويات التنفيذ

- (1) رفع مستوى العلاقات مع دول العالم وحل جميع المشاكل السياسية والحدودية وفصلها عن العلاقات الاقتصادية.

#### النشاط الزراعي من خلال البرامج التالية

- برنامج رفع كفاءة استخدام المياه والتربة.
- برنامج زيادة مساحة الأراضي المستصلحة.
- الارتقاء بإنتاجية وحدتي الأرض والمياه.
- استخدام التكنولوجيا الزراعية.
- التطوير التكنولوجي للإنتاج الزراعي والسمكي والحيواني.
- صيانة وحماية الأراضي الزراعية.

#### النشاط الصناعي من خلال البرامج التالية

- زيادة القيمة المضافة للموارد الأولية والثانوية.
- التطوير التكنولوجي الصناعي والتعديني.
- تغيير طبيعة المنافسة.
- توسيع نطاق السوق.
- الحفاظ على الموارد الطبيعية غير المتجددة من النضوب.

#### النشاط التجاري من خلال البرامج التالية

- تدعيم القدرة التنافسية.
- تشجيع التصدير وإزالة القيود على الصادرات.
- توسيع نطاق السوق المحلي والعالمي.
- الحد من الفاقد التسويقي للمنتجات.
- فتح أسواق جديدة.

#### الهدف الاستراتيجي الثاني يتمثل في تطوير وزيادة رفاهية الموارد البشرية

#### زيادة الوعي والثقافة من خلال البرامج التالية

- تطوير المناهج التعليمية وفق متطلبات سوق العمل.
- الاهتمام بالبرامج التدريبية والإرشادية للمواطنين.
- تعظيم الاستفادة من التقدم العلمي.
- تدعيم البحوث العلمية وتشجيع الباحثين.
- استخدام تكنولوجيا الاعلام والاتصال بين الدول.

#### رفع مستوى المعيشة والرفاهية من خلال البرامج التالية:

- خلق فرص العمل.
- تطوير شبكات الأمان الاجتماعي.
- تطوير النمط الاستهلاكي للمواطنين.
- توفير تمويل الاستثمارات الوطنية والأجنبية.
- رفع مستوى الدخل.

قياسها، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ص2.

**غيلان، مهدي سهر (2009).** دراسة تحليلية وأهم مؤشرات التنمية المستدامة في البلدان العربية والمتقدمة، مجلة الإدارة والاقتصاد، جامعة بابل، عدد (1)، 219 - 220.

**فداوي، حمدي طلعت (2014).** برنامج مقترح لتنمية المسؤولية البيئية بأبعاد التنمية المستدامة لأعضاء الجمعيات الأهلية، رسالة دكتوراه غير منشورة، معهد الدراسات والبحوث البيئية، جامعة عين شمس.

**قاسم، خالد مصطفى (2007).** إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة، الدار الجامعية، الإسكندرية.

**الهيتمي، نوزاد عبد الرحمن (2009).** التنمية المستدامة - الإطار العام والتطبيقات، دولة الإمارات المتحدة نموذجاً مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الطبعة الأولى، أبو ظبي، 1.

**www.almaany.com (د.ت.).** تعريف ومعنى البيئة في معجم المعاني الجامع - معجم عربي، أطلع عليه بتاريخ 9-4-2018.

**Al-Najar (2008).** Economics readings in English (Basic Economics), Fac. Admin. and Econ., Baghdad, 552 - 553.

(2) رفع قدرات البنية الأساسية وتسهيل حركات رؤوس الأموال والصادرات والواردات لتشجيع وجذب الاستثمارات الأجنبية والوطنية.

### مخاطر عدم التنفيذ

إذا لم يتم التنفيذ لهذه الخطة أو التباطؤ في تنفيذها سوف يؤدي ذلك إلى استمرار الوضع الحالي مما يساهم في عدم استغلال الموارد بالشكل الأمثل واستمرار الشكل الحالي للقارة الأفريقية.

### التوصيات

يوصى بالبحث بضرورة الاهتمام بالبيئة وتعزيز كل سبل التنمية المستدامة في مصر في كافة جوانب الحياة سواء الاقتصادية أو الموارد الطبيعية أو الجوانب الاجتماعية وكذلك الجوانب القانونية والتشريعية.

### المراجع

**تقرير اللجنة العالمية للتنمية والبيئة (1987).** مستقبلنا المشترك، الأمم المتحدة، نيويورك، 4-8.

**ريمون، حداد (2006).** نظرية التنمية المستدامة، برنامج دعم الأبحاث في الجامعة اللبنانية، بيروت، 4.

**الشيوي، عبد السلام منصور (2016).** الحماية الدولية للطبيعة والحميات الطبيعية، مجلة مصر المعاصرة، العدد 522.

**غنيم، عثمان محمد، أبو زنت، ماجدة (2010).** التنمية المستدامة - فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات

## المُلخَص العَرَبِي

### أثر السياسة البيئية على التنمية المستدامة في مصر: التحليل البيئي الرباعي

محمد السيد محمد شعبان<sup>1</sup>، إبراهيم عبد الله عبدالرؤوف<sup>2</sup>،  
محمد أحمد السيد<sup>3</sup>، رياض إسماعيل مصطفى رضوان<sup>3</sup>

1. قسم العلوم الإدارية والقانونية والاقتصادية البيئية، معهد الدراسات البيئية، جامعة العريش، مصر.
2. قسم التشريعات الاقتصادية، كلية الحقوق، جامعة المنصورة، مصر.
3. قسم الاقتصاد والتنمية الريفية، كلية العلوم الزراعية البيئية، جامعة العريش مصر.

تتمثل مشكلة الدراسة في غياب التشريعات وإهمال التشريعات من قبل البيئة السياسية، كذلك المشاكل الاقتصادية المتعلقة بالتنمية المستدامة، اتساقاً مع المشكلة البحثية تستهدف الدراسة قياس التحليل البيئي الرباعي لأثر السياسة البيئية على التنمية المستدامة، وأظهرت النتائج أن مجموع الأوزان المرجحة لاستراتيجية البيئة الداخلية بلغ حوالي (3.09) بينما بلغت حوالي (2.86) لاستراتيجية البيئة الخارجية وهذا يعني أن أداء المسؤولين متوسط، كما توصل البحث إلى عدد من الاستراتيجيات يمكن من خلالها تعظيم الفرص وزيادة نقاط القوة والتقليل من نقاط الضعف والتهديدات التي تواجه التنمية المستدامة، ومن أهم تلك الاستراتيجيات اغتنام الموقع المتميز للدولة المصرية والاستقرار السياسي والاقتصادي بجعلها سوق وسيط بين السوق الأفريقية والأسواق الأوروبية والآسيوية وتحفيز تفعيل دور البحث العلمي عن طريق تطبيق نتائج الأبحاث والدراسات خاصة في ظل اقتناع القيادة السياسية للدولة المصرية بأهمية دعم جهود التنمية الاقتصادية المستدامة وتوافر الموارد المالية والميزانيات المتاحة لهذه الأغراض، كما أنه تم عمل استراتيجية مثلى لتطبيق التنمية المستدامة في مصر، يوصى البحث بضرورة الاهتمام بالبيئة وتعزيز كل سبل التنمية المستدامة في مصر في كافة جوانب الحياة سواء الاقتصادية أو الموارد الطبيعية أو الجوانب الاجتماعية وكذلك الجوانب القانونية والتشريعية.

**الكلمات الاسترشادية:** التنمية المستدامة، التحليل البيئي الرباعي، التشريعات، مصر.

#### REVIEWERS:

**Dr. Yasser Samra**

Dept. Business, Fac. Commerce, Damietta Univ., Egypt.

| yasser.samra69@gmail.com

**Dr. Khaled Abdu**

Dept. Agric. Econ., Fac. Agric., Cairo Univ., Egypt.

| kabdouh@yahoo.com

